

فكرة السيادة والسلطة ودورها في بناء الدولة
العراقية
(المعوقات والمعززات)

الدكتورة
تغريد حنون (*)

ولا يقتصر الخلاف الفقهي حول وجود ومعنى او مضمون السيادة ، بل يمتد الى موضوعات اخرى وخاصة مصدرها، ومالكها، ومباشرة مظاهرها زمدى الرقابة على اعمالها الصادرة بناء عليها، والقيود التي ترد عليها في الميدانين الخارجي والداخلي. وهناك مجالين او وجهين او ميدانين لفكرة السيادة: **الميدان الاول:** هو الميدان الخارجي وهو خاص بعلاقة الدولة بغيرها من الدول والاشخاص الدولية. وبعض الفقهاء ينكر وجود فكرة السيادة في هذا الميدان وبالتالي ينكر وجود السياسة الخارجية. ومهما كان الخلاف حول توافر فكرة السيادة في الميدان الخارجي فان السيادة الخارجية-او الاستقلال-تعتبر شرطا اساسيا لتوافر فكرة السيادة الداخلية للدولة، بل ان مدى تمتع الدولة بمباشرة مظاهر السيادة الداخلية يتناسب تناسباً طردياً مع مدى تمتعها بالاستقلال-او السيادة الخارجية-في الميدان الخارجي، وبعبارة اخرى في مواجهة الدول الاخرى.

وفيما يتعلق بالسلطة العامة وما يترتب عليها من حق اصدار الاوامر والنواهي ، نلاحظ ان

رغم ذبوع اصطلاح السيادة في الحياة السياسية في الدول المختلفة بصفة عامة وفي الابحاث الدستورية والقانون الدستوري بصفة خاصة ، فانها ابعد ما تكون عن التحديد والوضوح ، بل لاتوجد فكرة نوقش مضمونها اكثر من فكرة السيادة ، ومع ذلك فالحقيقة التي لاجدال فيها هي انه لم يتحدد لها منذ استعمالها في العلوم السياسية معنى مجمع عليه بصفة عامة . فهناك من يعرفها بأنها ((حق الدولة في تصريف شؤونها سواء الداخلية او الخارجية - بدون تدخل دول اخرى - في النطاق الذي تحترم فيه حق الدول الاخرى المستقلة المقابل لحقها)) وبالمقابل هناك من يعرفها بأنها ((تعني عدم وجود شخص اعلى من الدولة التي تملك السيادة، ولكنها لاتعني ان هذه الدولة تستطيع ان تفعل كل ما تريد فكل ما تسمح به السيادة هو ان الدولة ذات السيادة هي سيادة اعمالها ولكنها ليست حرة في ان تقوم بكل الاعمال الممكنة)).

بواسطة الشعب نفسه، كما حصل في العراق عند اجراء الانتخابات في كانون الثاني 2005. وهذه التطورات السياسية في مجال السلطة واستكمال استعادة السيادة لها الدور الاكبر في اعادة بناء الدولة العراقية، ذلك ان بناء الدولة ينبثق من المجتمع السياسي وانها مرحلة هامة من مراحل التطور السياسي والوظائف التي تضطلع بها السلطة تتطابق مع نوعين من الدعم: الاول: ينسجم بشكل مشترك مع الجماعة لبلوغ اهداف منشودة، والثاني يتطابق مع ما تبذله الجماعة للمحافظة على اتساقها لبناء الدولة.

ان اهم عناصر السلطة السياسية في الدولة امتيازها بالسلطة العامة لانها ذات اختصاص عام يتضمن كل نواحي النشاط البشري في الدولة على الرغم من وجود سلطات فرعية اخرى تكون اختصاصاتها جزئية اي انها تسمو على جميع السلطات الاخرى ويخضع لها جميع مكونات شعب الدولة فهي اساس التنظيم السياسي ولذلك فان السلطة يجب ان تحتكر القوة المادية التي تجعلها قادرة على السيطرة على ارجاء الدولة ولا تسمح بوجود اية تنظيمات عسكرية تهدد الدولة ووحدتها والولاء لها وبذلك تصبح السلطة اداة في تكوين الهوية الوطنية وهذه من اهم الخطوات التي تقع على عاتق السلطة العراقية.

اما بالنسبة لشرعية السلطة فاننا حين نقول ان السلطة مقبولة اجتماعيا فنقصد بذلك انها شرعية اي حينما يعترف الناس بان السلطة القائمة من حقها

هذه السلطة العامة تعتبر الشرط الاساسي لقيام المجتمع السياسي وانها توجد منذ قيام المجتمعات السياسية. ولهذا فهي ليست في حاجة الى تبرير معين لمصدرها او ملكيتها، لان قيام المجتمع السياسي نفسه هو المبرر الاوحد في وجودها ، واذن فالمشكلة بالنسبة لها لاتنحصر فيمن يملكها بل فيمن يباشر مظاهرها ، والذي يباشرها في الوقت الحاضر طبقا لمبادئ الديمقراطية التقليدية هو الشعب اما بنفسه او بواسطة ممثليه .

وفي الحالة العراقية بعد نيسان 2003

تم ممارسة السلطة من قبل اشخاص او ممثلين معينين او بواسطة انتخابات غير مباشرة وصولا للانتخابات العامة المباشرة . واذا كان المقرر في ظل مبادئ الديمقراطية التقليدية ان الشعب كله او الامة هي التي تباشر وظاهر السيادة ، فانه احيانا يباشر هذه المظاهر او بعضها اشخاص او هيئة صغيرة من الشعب نتيجة ظروف خاصة عارضة بهذا الشعب، وهو ما ينطبق على الوضع العراقي بعد نيسان 2003، وعادة يكون ذلك لفترة مؤقتة بانتهاء الظروف العارضة التي ادت الى مباشرتهم مظاهر هذه السلطة، وبعبارة اخرى نتيجة ضرورة سياسية تلخص في استقرار الاوضاع العامة بعد هذه الظروف الخاصة العارضة. والذي يجب ان نلاحظه ان الذين يباشرون مظاهر السلطة العامة يستندون دائما الى انهم يباشرونها لصالح الشعب حتى تنظيم مباشرتها

ملخصات بحوث المؤتمر

5. بناء المجتمع:
أ. الديمقراطية
ب. المحور الاقتصادي

ان تمارس سيادتها ويمثلون لاوامرها وهذا الامتثال صادر عن ارادة عامة رغبت وترغب في تفويض بعض الافراد للقيام بمهام ممارسة السلطة وهذا ما حصل فعلا في العراق من خلال الانتخابات على تشكيل الحكومة. ومطلب الشرعية لايمكن تحقيقه بالامر الاداري او عند الطلب لكنها تحصل للسلطة او لا تحصل وذلك بقدر نجاح هذه السلطة في تجسيد دينامية (حركية) المطالب المادية والمعنوية الداخلية اي حسب تطور السياسة في المجتمع والدولة وهو ما حصل مع تطور ممارسة السلطة في العراق بعد نيسان 2003 على ان المرحلة القادمة تستلزم المحافظة على هذا التطور والاستمرار فيه والعمل على دعمه من اجل دعم اعادة بناء الدولة العراقية.

ويجب ان نشير الى اهم الامور المعوقة للسيادة والمعززة لها وهي بدا بالمعوقات نقول: -
معوقات السيادة الوطنية:

1. الاحتلال
 2. الجماعات المسلحة
 3. الصراع الطائفي
- اما معززات السيادة الوطنية او السبل الكفيلة بالتخلص من المعوقات فهي:

1. انسحاب المحتل
2. المصالحة الوطنية
3. فرض القانون
4. التداول السلمي للسلطة